"الفاكهي المكي" (ت ٨٨٠هـ) وكتابه "التحفة المكية في شرح الآجُرُّومية"

أماني مرتضى إبراهيم (*)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فلقد اشتهرت مقدمة ابن آجرَّوم المعروفة بـــ" الآجُرَّومية" وذاع صيتها، وذلك لانتفاع الطلبة المبتدئين بها، فتصدى لشرحها الكثيرون، ولم يكتف العلماء بشرحها بل نظموها أيضًا، وكان من بين شراح الآجرَّومية "الفاكهي المكي".

ويتناول هذا البحث أولا: ترجمة لـــ " الفاكهي المكي" المتوفى عام ٨٨٠ه، ثانيًا: كتابه "التحفة المكية في شرح الجرُّومية"، ثالثا: آراء الفاكهي واجتهاداته الواردة بهذا الكتاب، وأخيرًا خاتمة بها أبرز النتائج، وقائمة بها أبرز المراجع.

فإن أصبت في هذا البحث فهو من فضل الله وتوفيقه، وإن كانت الأخرى فحسبي أنى بذلت الوسعَ والطاقة، والحمد لله أولاً وآخرًا.

(*) باحثة ماجستير – قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

هذا البحث من رسالة الماجستير الخاصة بالباحثة، وهي بعنوان: "التحفة المكية في شرح الآجرومية للفاكهي المكي (ت: ٨٨٠هـ) دراسة وتحقيق". وتحت إشراف: أ.د. فتوح أحمد خليل - كلية الآداب – جامعة سوهاج & د. سهير أحمد محمد - كلية الآداب – جامعة سوهاج.

"الفاكهي المكي"

أولاً: اسمه ونسبه:

هو عَلِيَّ بنُ مُحَمَّد الأكْبَر بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عمر بن عبدِ اللهِ بن أبي بكر نور الدّين المصْريّ الأصْل المَكّيّ الشَّافِعِي، ويعرف بابْن الفاكهي[١].

ثانيًا: مولده ونشأته:

قالَ عنه السخاوي: "ولدَ فِي ذِي الحجَّةِ سنةِ سِتٍّ وَثلاثِينَ وَثمَانمِائَةٍ بمَكَّة وَنشَأ بهَا فحفظ القُرْآنَ وأربعي النَّوَويّ والمنهاجَ الفرعي والأصلي وألفية النَّحْو والحَدِيث والشاطبية وَالتَّلخِيصَ والعمدة للنسفي وَالشَّافِيَّة لِابْنِ الحَاجبِ فِي الصّرْفِ وَعرضَ على شَيخنا فِيمَا زعم وَابْن الديري وَابْن الهمام وَغيرهم واشتغلَ فِي بَلَدِه والقاهرةِ وَالشَّام وَغيرهَا[٢]".

ثالثًا: لقبه:

- لُقِبَ بـ "الفاكهي": بفتح الفاءِ والكافِ المكسورةِ وفي آخرِها الهاءِ، هذه النسبة إلى الفاكهةِ وبيعِها[٣].

- ولُقِبَ بـ "المكي": نسبة إلي مكة المكرَّمةِ، لأنَّه ولِدَ ونشأ بها، ثم ماتَ ودُفِنَ فيها.

وقد شاركه في هذا اللقبِ كثيرون.

رابعًا: أسرته:

تُعدُ أسرةُ "علي الفاكهي" مِن الأسر التي علا شأنُها في علوم العربيةِ والفقهِ بدءً بجده وبأبيه و به و بإخوتِه، ومرورًا بأبنائِهِ وانتهاءً بابن ابنِهِ "عبدِ الله الفاكهي"- صاحبِ "مجيبِ الندا"- وإخوتِهِ. فجميعهم

---

[١] - الضوء اللامع ٣٢٤/٥.

[٢] - السابق ٣٢٤/٥.

[٣] - انظر: الأنساب للسمعاني ١٠/ ١٣٩، ١٤٠؛ واللباب في تهذيب الأنساب لابن أثير الجزري ٤٠٩/٢؛ ولب اللباب في تحرير الأنساب ص ١٩٢.

من حفظةِ القرآن الكريم وتعلموا العربية والفقه والحديث على يدِ شيوخ الحرم المكيِّ.

خامسًا: شيوخه:

أخذ الفاكهي العلمَ عن عديدٍ من شيوخ الحرم المكي وغيرهم، وهم:

في الفقه: العلم البُلْقِينِيّ والمناوي والمحلي والعبادي وَإِمَام الكاملية وَالفخر عُثْمَان المقسي وزكريا بن قاضِي شُهْبَة والزين خطاب وَإِبْرَاهِيم العجلوني[١].

في العربية: الشهَاب ابْن الزين عبَادَة المَالِكِي وَابْن الزرعي وخطاب وَابْن يُونس المغربي[٢].

في الأصول: الشرواني والكافياجي والمقسي[٣].

في أصول الدين: الشرواني[٤]

في المعاني والبيان: الشرواني، والتقي والعَلاء الحصنيان وَكذا لازم الجَوْجَرِيّ وَبَعْضهمْ أكثر عَنهُ أخذا من بعض[٥].

في الحديث: وَسمع الحَدِيث على الزين الأميوطي والتقي بن فهد وَآخرين كالولوي البُلْقِينِيّ وَأخذ عَن عبد المُعْطِي فِي البَيْضَاوِيّ وَغيره[٦].

وكما أخذ العلمَ أيضًا عن السخاوي، فقالَ: "وَكثر اجتماعه بي وَأنا بمَكَّة وَقبلهَا أيْضا وَقرَأ بعض تصانيفي عَن شَيْخه ابْن يُونس وَأخذ عني أشْيَاء[٧]".

سادسًا: تلامذته:

ذكرَ السخاوي بعضًا من تلامذةِ الفاكهي وهم:

---

(١) ـ الضوء اللامع ٣٢٤/٥.
(٢) ـ السابق ٣٢٤/٥.
(٣) ـ السابق ٣٢٤/٥.
(٤) ـ السابق ٣٢٤/٥.
(٥) ـ السابق ٣٢٤/٥.
(٦) ـ الضوء اللامع ٣٢٤/٥.
(٧) ـ السابق ٣٢٤/٥، ٣٢٥.

١- فضل بن يحيى بن مُحَمَّد بن عبد القوي الكمَال المَكّيّ المَالِكِي، ولدَ سنة ٨٥٣هـ[١].

٢- مُحَمَّد بن عمر بن مُحَمَّد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن إدْرِيس بن غانِم بن مفرج الجمال بن السراج أبي حَفص بن الجمال أبي رَاجح العَبدَرِي الشيبي الحَجبي المَكّيّ الشَّافِعِي شيخ الحجبية، ولدَ سنة ٨٤٣هـ، وقد أخذ عن الفاكهي الفقهَ[٢].

٣- مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَليّ بن عُثْمَان بن مُحَمَّد الجمال الفومني الكيلاني المَكّيّ، ولدَ سنة ٨٤٥هـ، أخذ عن الفاكهي الفقهَ[٣].

٤- يحيى بن عمر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي الخيْر مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الله بن فهد حييّ الدّين أبُو زكريَّا بن النَّجْم أبي القسم الهَاشِمِي المَكّيّ الشَّافِعِي (٨٤٨هـ – ٨٨٥هـ)، أخذ عنه العربية والفرائضَ[٤].

سابعًا: منزلته العلمية وآراء العلماء فيه:

لقد برعَ الفاكهي في علوم العربيةِ والفقهِ؛ فعلا شأنُهُ وأصبح مِن العلم بمكانٍ فتصدى للتدريس لـ لطلابِ في الحرم المكي؛ فقالَ عنه السخاوي:" كتبتُ عَنهُ من نظمِه وبرعَ فِي الفِقهِ والأصلين والعربيةِ والمعاني وَالبَيَان وَغيرهَا من الفضَائِل، وَأذنَ لهُ غيرُ وَاحدٍ فِي التدريس والإفتاءِ وتصدى لإقراءِ الطلبَةِ بالمَسْجِدِ الحَرَام فانتفع بهِ جمَاعَة وَأكْثرَ من الحُضُورِ عِند عَالم مَكَّة البرهاني وَالأخْذِ عَنهُ"[٥].

---

[١] - السابق ١٧٤/٦.
[٢] – السابق ٢٥٨/٨.
[٣] – السابق ١٥٢/٩.
[٤] – السابق ٢٣٩/١٠.
[٥] – الضوء اللامع ٣٢٥/٥.

وذكرَ السخاوي بعضًا من مهاراتِ الفاكهي فقال:" كانَ مَعَ تقللِهِ مفوهًا طلقَ العبارَةِ قادِرًا على التَّعْبيرِ عَن مُرَادِه بحَّاثا نظَّارًا ذا نظم ونثرٍ"[١].

ثامنًا: آثاره ومؤلفاته:

لم يذكر السخاوي أيًّا من مؤلفاتِ الفاكهي أو تصانيفِهِ، ولكن ثبتَ كما سيأتي أنَّ "التحفة المكية في شرح الآجُرُّوميةِ" واحدة من تصانيفِهِ، كما أنَّ الفاكهي ذكرَ في التحفةِ أنَّه شرحَ "قطر الندى".

تاسعًا: وفاته:

كانت وفاة الفاكهي نتيجة لألم نفسي مرَّ به، فقال السخاوي:" فإنَّهُ قدِمَ القاهِرَة مرافعًا فِي عَالم مَكَّة[٢]، وَمَا حمدثه فِي هَذا وَلا فِي بعضِ أفعالِهِ، وَبعد المرافعةِ المشَارِ إليْهَا رَجَعَ إلى مَكَّة فأقامَ بهَا وَاتفقَ وجودُ خبيئةٍ فِي خربةٍ كانت بيَدِهِ فنمَّ عَلَيْهِ بعضُ العمَّال حَتَّى أخذت أو جُلَّها مِنهُ فتألَّمَ لذلِك وَهُوَ الجَانِي على نفسِهِ فإنَّهُ أسَاءَ التَّدْبيرَ، وَلم يلبث أن مَاتَ فِي مغربِ ليْلَةِ الأرْبَعَاءِ خامِسَ رَمَضَانَ سنةِ ثمَانِينَ وَدفنَ عِند سلفِهِ بالقربِ من الفضيل بن عِيَاض رَحمَه الله وَعَفا عَنهُ"[٣].

كتاب "التحفة المكية"

موضوع الكتاب وأبوابه:

يدلّ عنوانُ الكتاب على موضوعِهِ بوضوح، فهو شرحٌ لـ"المقدمةِ الجُرُّوميةِ" لابن آجُرُّومَ، وهي المقدمة المعروفة التي ذاعَ صيتُها، وشُرِحت شروحًا كثيرة. وكان الفاكهي قد رتبَهُ بترتيبِ ابن آجُرُّوم نفسِهِ في "المقدمة الجُرُّومية" ، ولكنه بسَط فيه القولَ، وشرحَ فيه

---

[١] - السابق ٣٢٥/٥.

[٢] - يقصد به "البرهان"، انظر: الضوء اللامع ٨٨/١، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥.

[٣] - السابق ٣٢٥/٥.

المجملَ ، ومثّلَ فيه على المبهم، وأغنى فيه الشواهدَ، وعلّقَ فيه على بعضِ المسائل.

وقد بدأ بخطبةِ الكتابِ، فحَمِدَ اللهَ وأثنى عليه، وصلى على نبيِّنا عليه أفضلَ الصلاةِ والسلام، ثم بيَّنَ نوعَ هذا الشرح ، وذكرَ اسمَ صاحبِ "المقدمة الجُرَّومية" ، ثم ذكرَ تاريخ جمع الكتابِ وتأليفِهِ، وكان ذلك في سنة ٨٦٣ ه، موضحًا أنَّه سَمى هذا الشرحَ بـ"التحفة المكية في شرح الجُرُّومية"، ثم بدأ بعد ذلك بأبوابِ الكتابِ فكانت كالآتى:

بابَ أقسام الكلام - بابَ الإعرابِ - بابَ علاماتِ الإعرابِ - بابَ الأفعال - بابَ المرفوعاتِ من الأسماءِ - بابَ الفاعل - بابَ المفعول الذى لم يسمَ فاعلهُ - بابَ المبتدأِ والخبر - بابَ العوامل الداخلةِ على المبتدأِ والخبر - بابَ النعتِ - بابَ التوكيدِ - بابَ منصوباتِ الأسماءِ بابَ المفعول به - بابَ المصدرِ - بابَ ظرفِ الزمانِ والمكانِ - بابَ الحال - بابَ التمييزِ - بابَ "لا" التى لنفي الجنس - بابَ المنادى - بابَ المفعول من أجلِهِ - بابَ المفعول معه - بابَ المخفوضاتِ من الأسماءِ.

مصادر الفاكهي في "التحفة المكية":

تنوعت مصادرُ الفاكهي في شرحِهِ، وكيف لا وهو واسعُ العلم، ومتنوعُ الثقافةِ، فجاءت مصادره وفقَ التقسيماتِ الآتيه:

١- المصادر النحوية:

وهي كثيرة، نصَّ عليها أو علي أصحابها في المتن؛ وخاصة كتبَ ابنِ هشام وابنِ مالكٍ وشروحَ الألفيةِ وشرحَ التسهيل ومغني اللبيبِ.

٢- كتب إعراب القرآن وتفسيره:

لم يُصرِّح الفاكهي بأي من كتبِ إعرابِ القرآن، ولكنه استفادَ منها بصورة أو بأخرى وظهرَ ذلك من خلال القراءاتِ التي استشهدَ بها.

٣- المصادر البلاغية:

اهتمّ الفاكهي بمصدرٍ واحدٍ من المصادرِ البلاغيةِ؛ ألا وهو كتابُ الجرجاني " شرحُ البديع"؛ فاستشهدَ واقتبسَ منه في خمسةِ مواضع.

٤- المصادر اللغوية:

اعتمدَ الفاكهي في تفسيرِ بعضِ الكلماتِ علي معاجم اللغةِ، وقد صرَّحَ بذكرِ " الصحاح" للجوهري في أكثرَ من موضع.

افادَ الفاكهي من هذه المصادرِ ووظفها في شرحِهِ للآجُرُّوميةِ؛ فكان يشيرُ إلي الكتابِ الذي نقلَ منه، ولكنَّه في أحيانٍ نادرةٍ كان ينقلُ من كتابٍ دونَ الإشارةِ إليه أو لصاحبهِ.

خصائص الشرح "التحفة المكية في شرح الآجرومية":

اتسمَ شرحُ الفاكهي بسماتٍ متنوعةٍ؛ وكان أبرزُ هذه السماتِ ما يأتي:

أ- التفصيل:

يمتاز شرح الفاكهي بالتفصيل في عدة أبواب، وبالمقارنةِ بين متنِ "التحفةِ المكيةِ" ومتنِ "المقدمةِ الآجُرَّوميةِ" نجد أنَّ الفاكهي قدَّم في شرحِهِ تفصيلاً للقواعدِ التي أوجزها ابنُ آجُرُّوم، حيث بلغت صفحاتُ مخطوطةِ "التحفة المكية" (١٢٨) صفحة مقارنة بـ (٢٤) صفحة للمقدمةِ الآجروميةِ وهي مطبوعة.

ومن أمثلة التفصيل في الشرح ما أورده في " علامات الاسم[١]" حيث ذكر أن من علامته التنوينَ ثم ذكر أنواع التنوين الأربعةِ بالتفصيل مع التمثيل لها، كما ذكر أيضًا معاني حروف الجرِّ بالتفصيل مع التمثيل لها، فجاءت علامات الاسم فيما يقرب من (١٣) صفحة.

ب-الاختصار في بعض المواطن:

لقد حَرَصَ الفاكهي في شرحه على الاختصار في بعض المواطن، وهذا الاختصار يتناسبُ مع كونها مقدمة تعليمية ينتفع بها الطلاب المبتدئون؛ فوصفَ شرحَهُ قائلاً: "فهذا شرحٌ لطيفٌ على مقدمةِ الإمام أبى عبدِ اللهِ محمدِ بن محمدِ بن داودَ الصهناجيِّ، المعروفةِ بالجروميةِ جمعتُهُ

[١] - انظر: التحفة المكية ص ٤: ٢٣.

في سنةِ ثلاثٍ وستينَ وثماني مائة على وجهٍ بديع، وسبيل علي وصل منيع، وسميتُهُ بالتحفةِ المكيةِ في شرح الجروميةِ"[١].

كما أنَّه صرح في أكثرَ من موضع بأنَّ شرحَه مختصرٌ فقال في باب المفعول به : "وتحقيقُ الكلام في تعريفِهِ لا يليقُ بهذا المختصرِ[٢]"، كما أننا نجده مثلا في باب التمييز قد شرحه فيما يعادل صفحتين في (٣٦) سطرًا.

ج- الشرح الممزوج:

ينمازُ شرحُ الفاكهي للآجُرُّوميةِ بأنَّه شرحٌ ممزوجٌ بألفاظِ المقدمةِ الآجُرَّوميةِ فنجدُ الفاكهي يعمدُ إلي لفظةٍ من كلام ابن آجُرَّوم فيمزجُها في شرحِه، ولولا كتابة ألفاظِ الآجُرَّوميةِ باللون الأحمر لتمييزِها عن ألفاظِ الشرح لما استطاع القارئُ التمييزَ بين المقدمةِ والشرح لشدةِ اتساقِها مع بعضِها.

د- عدم التبويب:

بما أن الفاكهي اختار أن يكون شرحه ممزوجًا بألفاظ الآجرومية؛ فاقتضي ذلك أن يلتزم بما بوّبه ابنُ آجروم نفسُهُ، وبالتالي فلا تجد تبويبًا أو عنونة من الفاكهي نفسه، ولذلك قمت بوضع بعض العناوين بين قوسين مركنين وذلك للتسهيل علي القارئ الوصول إلي المعلومة.

د- كثرة الشواهد:

تميز شرح الفاكهي بكثرة الشواهد القرآنية والشعرية، فقد استشهد بنحو (٢١٦) آية قرآنية، منها (٨) آيات من القراءات، وأما الأحاديث الشريفة فلم يستشهد الفاكهي منها إلا بأربعة أحاديث فقط، وأما الشواهد الشعرية فكانت (١٠٧) شاهدا شعريًا تنوعت بين أبيات كاملة ومشطورة، وأما الأمثال العربية فلم يستشهد إلا بمثلين فقط. كما أنَّه احتج ببعض لغات العرب، مثل: لغة بني الحارث، وبني تميم، وهمدان، وقيس، وأهل العالية، ولغة عقيل، ولغة هذيل.

---

[١] - التحفة المكية ص ٢.
[٢] – السابق ص ٩٧.

ز- بروز النزعة التعليمية:

سبق أن ذكرتُ أنَّ الآجرومية كتاب انتفع به المبتدئون، وأن الفاكهي قد تصدي لتعليم الطلبة بالمسجد الحرام مما جعل شرحه يتسم بالنزعة التعليمية؛ وقد ظهر ذلك من خلال الآتي:

١- الشرح اللغوي:

وذلك حيث ضبط بعض المفردات اللغوية، كما في قوله " (تغييرُ) بيائين ويُقالَ أيضًا بواحدةٍ مشددةٍ[١]"، وقولِه: "غرُفاتٍ بضم الغين المعجمةِ والراءِ، و"تمَراتٍ" بالفتح جمعُ تمرةٍ بالإسكان"[٢]، كما فسر بعض الكلمات اللغوية معتمدًا فيها علي كتاب "مختار الصحاح"، كما في قوله: "العتمة وقتُ العشاءِ[٣]".

٢- الأمثلة التدريبية:

ومن ذلك ما أورده في باب " لا "، نحو: "لا رجالَ قائمون، و لا رجلين ذاهبان، و لا صالحينَ ذاهبون[٤]" حيث يستطيع الطالب أن يتدرب على القاعدة من خلال هذه الأمثلة.

ه- الاستدراك:

لقد اتسم شرح الفاكهي بالاستدراك علي ابن آجُرَّوم، ومنها ما أورده في حروف الجر: "واعلم أنَّه بقى للجرِّ حروفٌ تركها المصنفُ خشية الإطالةِ، وهى: مذْ ومنذ وحتى وحاشا وعدا وخلا ولعل في لغةِ عُقَيْل، ومتى في لغةِ هُذيل، ولولا على رأي سيبويه، و"مع" في رأي بعضِ النحاةِ"[٥].

---

(١) - التحفة المكية ص ٢٦.
(٢) - السابق ص ٣٢.
(٣) - السابق ص ١٠٠.
(٤) - السابق ص ١٠٩.
(٥) - السابق ص ٢٢.

- كما أنَّه استدرك علي "ابن آجُرُّوم" في اعتبارِ "ألم" و"ألمَّا" أداتي جزم[١]، وإنَّما الجزمُ بـ " لم" ، "لمَّا" والهمزة للاستفهام.

و- الاختيار والنقد:

علي الرغم من أنَّ شرحَ الفاكهي مختصرٌ إلا أنَّه حَرَصَ علي ذكرِ بعضٍ من آراءِ النحاةِ في بعضِ المسائل وكان يوضحُ رأيه فيها، ومن ذلك ما أورده في تعريف الاسم المنقوصِ الذي قاله بدر الدين بن مالك، فقال: قالَ الشيخُ بدرُ الدين: "هو الاسمُ المعربُ الذي آخرُه ياءٌ لازمة تلي كسرة؛ كالقاضي والداعي والمرتقي، قالَ: واحترزت باللزوم من نحو: الزيدِين و أخيك، وبقولي: تلي كسرة مما آخرُه ياءٌ ساكنٌ ما قبلها، نحو: نِحْي وظَبْي؛ فإنَّه معدودٌ من الصحيح"[٢].

رد الفاكهي علي هذه التعريف فقال: "وفيه نظرٌ من وجهتين، الأولَ: أنَّ الياءَ في نحو "الزيدِين" ليست آخرَ الاسم فلا حاجة إلى الاحترازِ عنها بقيْدِ اللزوم، ولهذا يظهرُ لك أنَّه لا حاجة أيضًا إلى قيدِ اللزوم في تعريفِ المقصورِ إلا بالنسبةِ إلى الأسماءِ الخمسةِ منصوبة. الثاني: أنَّ لزومَ الياءِ إنْ أرادَ به كونها لا تسقطُ أصلًا لم يَصدُق التعريفُ على ما ذكرَهُ من الأمثلةِ لسقوطِ الياءِ فيها رفعًا وجرًّا إذا كانت مجردة من اللام، وإنْ أرادَ به مطلقَ اللزوم؛ صدقَ بضرورتِهِ، فلا يتمَّ الاحترازُ الذى ذكرَه؛ لأنَّ الأسماءَ الخمسة يلزمُ كونُ آخرِها ياءً في حالةٍ؛ وهى إذا كانت مجرورة مضافة لغيرِ ضميرِ المتكلم كما مثَّلَ به، ولا يَصحَّ أيضًا حذفُ هذا القيدِ لأنَّه حينئذٍ يَرِدُ الأسماءُ الخمسة إذا كانت على الوجهِ المذكورِ؛ إذ يَصدُقُ عليها حينئذٍ أنَّ آخرَها ياءٌ تلي كسرة. وبعضُ النحاةِ يذكرُ هنا قيدًا آخرَ؛ وهو كونُ الياءِ خفيفة احترازًا من نحو: "كُرْسِيٍّ"، وفي "التوضيح"

---

[١] - السابق ص ٥٨.
[٢] - التحفة المكية ص ٣٠.

إشارة إلى أنَّه لا يُحتاجُ إلى ذلك؛ لأنَّه جعلَ ذلك ونحوَه خارجًا بقولِه تلي كسرة، وهو حسنٌ"[١].

كما أوردَ ما قاله ابن هشام في مسألة "أن" التي تأتي بعد "عِلم و ظنَّ " فقال: قالَ في التوضيح: المخففة هى الواقعة بعدَ "عَلم أو ظنَّ" ويجوزُ في تاليةِ الظنِّ أن تكون ناصبة وهو الأرجحُ ولهذا أجمعوا عليه في نحو (أَحَسِبَ النَّاسُ أن يُتْرَكُوا)[٢]، واختلفوا في (وَحَسِبُوا أَلاَّ تكونَ)[٣] فقرأه غيرُ أبى عمرو والأخوين بالنصبِ. فعلَّقَ الفاكهي وقال: "ويُؤخذ من عبارتِهِ أنَّ إطلاقَ المخففةِ عليها بعد الظنِّ مخصوصٌ بحالةِ عدم عملِها، وهو الصحيحُ"[٤].

د- شيوع المصطلحات الفقهية:

اتسم شرح الفاكهي بشيوع المصطلحات الفقهية، وذلك مثل : "الاستصحاب"، و "الجنس"، و "النوع"، و "الاشتراك"، و "الشيوع"، و "المجاز"، و "عدم المانع"، و "المصدوقات".

منهج الفاكهي النحوي من خلال كتاب "التحفة المكية":

إنَّ الفاكهي نحوي متأخر، فهو من علماء القرن التاسع الهجري؛ فلا نتوقع منه أن يأتي ليؤصل لعلم النحو، إنَّما هو كغيره من النحاة المتأخرين جهده مقتصر علي إعادة الصياغة وحسن العرض والتحليل، فهو شارح ومفسر لا مخترع ومؤسس، ومن هنا جاء منهج الفاكهي في الجوانب الآتية:

---

[١] - السابق ص ٣٠.

[٢] - سورة العنكبوت ٢/٢٩، وتمامها (أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لا يُفْتَنُونَ)

[٣] - سورة المائد ٥/ ٧١، وتمامها (وَحَسِبُوا أَلاَّ تكونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ)

[٤] - التحفة المكية ص ٤٤.

أولاً: منهجه من خلال أصول النحو:

١- السماع:

قال السيوطي في تعريفه:" ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالي وهو القرآن، وكلام نبيه صلي الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلي أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا"[١].

وقد اعتمد الفاكهي علي القرآن الكريم في إثبات القاعدة وتوضيحها، والذي يحسب للفاكهي كثرة استشهاده بالآيات القرآنية والتي تجاوزت مائتي آية، واستشهد بثمان قراءات. وأما الحديث الشريف، فلم يستشهد الفاكهي إلا بأربعة أحاديث.

أما الشعر فقد جاء في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في كثرة الاستشهاد، فقد استشهد الفاكهي بأكثر من مائة بيت ما بين كامل ومشطور. أما النثر من لهجات العرب فقد أشار الفاكهي إلي بعض لغات العرب ومنها: لغة أكلوني البراغيث، ولغات: بني تميم، وهمدان، وقيس، ولغة أهل العالية، ولغة عقيل، ولغة هذيل. كما استشهد بمثلين فقط من أمثال العرب.

ومن المواضع التي صرح فيها باعتماده على السماع، قال الفاكهي: "(ويكونُ) التأكيدُ المعنوي كما أشرتُ إليه أولا (بألفاظٍ معلومةٍ) أي معينةٍ لا يتعداها إلى غيرها لعدم السماع"[٢].

٢- القياس:

كان الفاكهي كثيرًا ما يستند إلى القياس، كما في:

- علامات الاسم، حيث قال:" (و) يُعرَفُ مِن أولِهِ أيضًا بصلاحيتِهِ لدخول حرفٍ من (حروفِ الجرِّ) عليه وذلك لأنَّ صلاحيته بذلك تُشعِرُ بصلاحيتِه للإخبارِ عنه في المعنى، كما صرَّحَ به "بدرُ الدينِ بن

---

[١] - الاقتراح في أصول النحو ص ٣٩.

[٢] – التحفة المكية ص ٩٢.

مالكٍ" وغيره، فإذا قلتَ : "مررتُ بزيدٍ"، فزيدٌ في المعنى مخبرُ عنه بأنّه ممرورٌ به... وقس على ذلك"[١].

- (فصلَ المعرباتِ) جمعُ معربٍ، وجمعَه المصنفُ رحمه اللهَ بالألفِ والتاءِ، لكونِه صفة ما لا يَعقِلُ، وهو يجمعُ بذلك قياسًا"[٢].

- ما ذكره في باب الفاعل، فقال: "وخرجَ بالمرفوع المنصوبُ والمجرورُ ولا يُقدَحُ في ذلك [خرَقَ] الثوبُ المسمارَ، إذ ليس قياسًا"[٣].

- ما أورده في باب مخفوضات الأسماء، فقال: " والنوعُ (الثالثُ) مِن مخفوضاتِ الأسماءِ؛ اسمٌ (تابعٌ) بأحدِ الطرقِ السابقةِ (للمخفوضِ) أي لاسم مخفوضٍ بالحرفِ وبالإضافةِ على ما تقدَّمَ بيانُهُ، ولا يَقدحُ في الحصرِ المخفوضُ بالجوارِ إذ ليس قياسًا"[٤].

وأحياناً كان يرفض القياس إذا تعارض مع السماع، كما في:

- العطف على الضمير المتصل إذا كان مخفوضًا، فقال:" وإنْ كان مخفوضًا وجبَ عند الجمهورِ إعادة الخافضِ حرفا كان أو اسمًا، ولا يجبُ عند ابنِ مالكٍ وجماعةٍ، والشواهدُ لما قالَه كثيرة، والاحتمالاتُ لا تنفي الظهورَ، فلا تقدحُ إذ المسألة ليست قطعية. فينبغي المصيرُ إليه ورفضُ القياسِ إذ المبحث لغوي"[٥].

٣- الإجماع:

"الإجماع المراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة"[٦]، كان الفاكهي مهتمًا بالمسائل الخلافية، فأورد ما اتفق عليه الجمهور:

---

(١) - التحفة المكية ص ٥
(٢) - السابق ص ٣٧
(٣) - السابق ص ٦١
(٤) - السابق ص ١١٦
(٥) - السابق ص ٩١
(٦) - الاقتراح في أصول النحو ص ٧٣.

- " كيفما تفعلْ أفعلْ، والجزمُ بها مذهبٌ كوفي شاذٌ عند الجمهورِ"[١].

- "وأما ما يجزمَ فعلين؛ فعلي أقسام؛ الأولَ: ما هو حرفٌ باتفاق وهو إنْ"[٢].

- " ولم يذكر التنكيرَ بناءً على أنَّ النكرة لا تؤكدُ، كما هو مذهبُ البصريين ومذهبُ الكوفيين"[٣].

٤- استصحاب الحال:

قال السيوطي: " قال الأنباري: هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[٤]. واستخدم الفاكهي هذا الدليل في عدة مواضع منها:

- "(كان) الدَّالة على كونِ الخبرِ ثابتًا للاسم في الزمانِ الماضي ساكتة عن استمراره إلى حين الإخبارِ وعدمِهِ؛ فاستمرارُهُ يكون بالاستصحابِ وعدمُهُ بقرينةٍ حاليةٍ"[٥].

٥- الاستقراء:

" النحو هو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب"[٦]، فنجد الفاكهي استدل بالاستقراء في شرحه علي أكثر من مسألة، منها ما أورده في أقسام الكلام: " أقسامَ الكلام، والمرادُ أجزاؤه التي يصحَّ تألفُ صورتِهِ منها: (ثلاثة) لا رابعَ لها، دلَّ على ذلك الاستقراءُ[٧].

---

(١) - التحفة المكية ص ٥٧.
(٢) - السابق ص ٥٩.
(٣) - السابق ص ٩٢.
(٤) – الاقتراح في أصول النحو ص ١٣٦.
(٥) - السابق ص ٧٠.
(٦) - انظر الاصول في النحو ص ٣٥.
(٧) - التحفة المكية ص ٢.

- ومنها ما ذكره في أقسام الإعراب:" (وأقسامُهُ) أي الإعرابِ والمرادُ أنواعُهُ (أربعة) لا خامسَ لها بحكم الاستقراءِ"[١].

- ومنها ما أورده في أقسام الأفعال: " وكونُ الألقابِ المذكورةِ في هذا البابِ الأولية بالنسبةِ إلى غيرها من الألقابِ المذكورةِ ليس أمرًا كـ حقيقةٍ يُطلبُ دليلُهُ، بل هو أمرُ استقرائي يفيدُه فصيحُ استعمالاتِهم في مصنفاتِهم"[٢].

٦- العامل النحوي:

الفاكهي مثله مثل جمهور النحاة يقرَّ بنظرية العامل النحوي، فقال: "ليس في العوامل ما يرفعُ دون إتباع شيئين إلا الابتداءُ على رأي ولا ما يَجُرَّ فيها اسمين وفيها ما ينصبُ دون إتباع اسمين وأكثر، وما يجزمَ دونه أيضًا فعلين، وفيها أيضًا ما يعملَ الرفعَ والنصبَ؛ وهو كثيرٌ، وما يعملَ أيضًا لكن بجهتين الجرَّ ثم النصبَ أو ثم الرفعَ"[٣].

وقال أيضا : "واعلم أنَّه لا يتحققُ الإعرابُ دون عامل ضرورة اجتيازِ الأثرِ إلى مؤثرِهِ"[٤].

ثانيًا: مذهبه وموقفه من المدارس النحوية:

اتضح من خلال دراسة كتاب التحفة أنَّ الفاكهي كان يتبع مذهبَ البصريين، فظهر ذلك عندما تحدث عن عامل رفع المبتدأ، فقال: " والتقيدُ باللفظيةِ للتنبيهِ على أنَّ المبتدأ ليس عاريًا عن جنسِ العوامل المعنويةِ إذ عاملُهُ الابتداءُ وهو معنوي وهذا هو الصحيحُ خلافا لمن زعَمَ أنَّه مرفوعٌ بالخبرِ"[٥]. وقال أيضا:" (فأما كان وأخواتُها فإنَّها) أي المذكوراتُ (ترفعُ الاسمَ) أي الذى كان مبتدأ قبلها (وتنصبُ الخبرَ) أي خبرَهُ وهذا هو

(١) ــ التحفة المكية ص ٢٩.
(٢) ــ السابق ص ٤١.
(٣) ـ السابق ص ٢٧.
(٤) ـ السابق ص ٢٩.
(٥) ـ السابق ص ٦٦.

الصحيحُ خلافًا لمن زعمَ أنَّ الاسمَ مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبلها وأنَّها لم تعملْ فيه"[١].

آراء الفاكهي واجتهاداته

ظهرَ في هذا المألفِ عدةُ آراء للفاكهي، جاءت كالآتي:

١- "كونُ التَّرَنُّم والغالى ليسَا مِنَ التنوين"[٢]، حيث احترز منهما في تعريف التنوين؛ قال: "نون ساكنة تلحق الآخر غيرَ الرويّ"، ثم علَّل ذلك بثبوتهما خطًا، ومجامعتهما اللام.

٢- "رُبَّ" تكون فعلًا، قال: "وعندي أنَّها تكون أمرًا للواحدِ مِن رَبَّ يَرُبُّ بمعنى سادَ أو أصلحَ، فتقولَ في الأمر منه: " رُبَّ عمرًا يا زيدُ بالإحسانِ إليه" أي سُده أو أصلحْه بذلك، وتكون أيضًا فعلًا ماضيًا مبنيًا للمفعول؛ تقولُ: قد رُبَّ زيدٌ أي سيد بمعنى أنَّ غيَّرَه سادَه وأصلحَه واللهُ تعالى أعلم"[٣].

٣- "مع" الصحيح أنَّه ظرف لا حرف[٤].

٤- رأيه في "فلك"[٥] أنَّه يجوز أن يكون اسم جنس، فيطلق على الواحد والجمع بصيغة واحدة، ولا حاجة إلى تقدير التغيير لأنه خلاف الأصل، ولا دليل عليه.

٥- رأيه في ضبط "جمع المؤنث السالم"[٦]، حيث ذهب إلى أنَّه يجوز ضبط "السالم" بالجرِّ صفة لـــ "المؤنث"؛ لأنَّ الموصوف بالسالم في الحقيقة هو المفرد لا الجمع.

٦- "لن" لا تفيد تأبيد النفي ولا تأكيده، خلافا للزمخشري[٧]. "قال الزمخشري: "لن" لتأكيد ما تعطيه "لا" من نفي المستقبل، تقول: لا

---

(١) - السابق ص ٧٠.
(٢) - التحفة المكية ص ٤.
(٣) - السابق ص ٢١.
(٤) - السابق ص ٢٣.
(٥) - السابق ص ٣١، ٣٢.
(٦) ــ السابق ص ٣٧.
(٧) - السابق ص ٤٤.

أبرحُ اليومَ مكاني، فإذا وكَّدتَ وشَدَّدتَ قلتَ: لن أبرح اليوم مكاني"[١].
وقال ابن يعيش: "لن" تنفي فعلًا مستقبلًا قد دخل عليه السين وسوف ... والسين وسوف تفيدان التنفيس في الزمان فلذلك يقع نفيه على التأبيد وطول المدة[٢].

٧- قال الفاكهي في أولوية النيابة عن الفاعل بين المصدر والظرف والمجرور: "لا أولوية بين المصدر والظرف والمجرور في النيابة عن الفاعل خلافا لمن خالف"[٣].

٨- يمنع من إقامة المفعول الثالث مقام الفاعل، خلافا لابن مالك، فقال: " وإن تعدى الفعلُ إلى ثلاثةٍ جازَ نيابة الأول والثاني وامتنعَ الثالثُ، وابنُ مالكٍ[٤] لا يرى بإطلاقٍ المنعَ من نيابةِ الثاني في بابِ "ظنَّ"[٥].

٩- يرى أنَّ رافع المبتدأ هو الابتداء خلافا لمن زعم أنَّه مرفوع بالخبر، فقال: " والتقيدُ باللفظيةِ للتنبيهِ على أنَّ المبتدأ ليس عاريًا عن جنس العوامل المعنويةِ إذ عاملُهُ الابتداءُ وهو معنوي وهذا هو الصحيحُ خلافا لمن زَعَمَ أنَّه مرفوعٌ بالخبرِ"[٦]. ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان. وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء[٧].

١٠-رافع الخبر هو المبتدأ[٨]. ذهب قوم إلى أن الخبر يرتفع بالابتداء وحده، وآخرون إلى أنه يرتفع والمبتدأ معًا، وآخرون إلى أنه

---

(١) ــ شرح ابن يعيش ١١١/٨.
(٢) ــ السابق ١١١/٨.
(٣) ـ السابق ص ٦٥، وسبق ذكر هذا الخلاف ص ٣٦.
(٤) ـ انظر شرح التسهيل ١٢٩/٢.
(٥) ـ السابق ص ٦٥.
(٦) ــ التحفة المكية ص ٦٦.
(٧) ــ الانصاف ٤٤/١.
(٨) ـ التحفة المكية ص ٦٦.

يرتفع بالابتداء والمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء وهو مذهب سيبويه والجمهور[١].

١١-يرى أنَّ الخبر المشتق مفرد، خلافا لمن يذهب إلي أنَّه جملة، فقال: " (فالمفردُ) بالتفسير الذي ذكرناه منه مشتَقٌ؛ كاسم الفاعل (نحو: زيدٌ قائمٌ) وكونه مفردًا هو الصحيحُ وتحَمُّلهُ الضميرَ واجبٌ "[٢].

١٢- اسم "كان" مرفوعٌ بها لا بما كان مرفوعًا به قبلها[٣]. وهو مذهب الكوفيين، ذهبوا إلى أنها لا تعمل في الاسم شيئا، بل هو باق على رفعه[٤].

١٣-قال: "كأنَّ" حرف بسيط علي الصحيح" [٥]؛ أي يخالف من يذهب إلي أنَّها مركبة. "واختلف في كأن أبسيطة أم مركبة فقال بالأول شرذمة واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل فالأولى أن تكون حرفا بسيطا وضع للتشبيه كالكاف وقال بالثاني الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء وأنها مركبة من أنَّ وكاف التشبيه"[٦].

١٤- الضمير إذا كان مفسِّرُهُ نكرة فهو نكرة[٧]. ذهب الجمهور إلى أنَّ: "الضمير العائد إلى النكرة معرفة كسائر الضمائر وذهب بعضهم إلى أنه نكرة لأنه لا يخص من عاد إليه"[٨].

١٥- يتبع الآجُرَّومي في اعتبار "إما" حرف عطف خلافا[٩] لكثير من العلماء[١٠].

---

(١) ــ الهمع ٩٤/١؛ شرح الأشموني ١٨٣/١؛ وحاشية الصبان ١/ ٢٧٥، ٢٧٦؛ وابن عقيل ١/ ٢٠١.
(٢) ـ التحفة المكية ص ٦٩.
(٣) ـ السابق ص ٧٠.
(٤) ــ الهمع ١١١/١.
(٥) ـ التحفة المكية ص ٧٩.
(٦) ــ الهمع ١٣٣/١.
(٧) ـ التحفة المكية ص ٨٥.
(٨) ــ الهمع ٥٦/١.
(٩) ـ ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٦.
(١٠) ـ التحفة المكية ص ٨٩.

١٦-يجيز تثنية "جمعاء"[١] وهو مذهب كوفي خلافا للبصريين[٢]، ولا يجوز عند ابن مالك: جاء الزيدان أجمعان، ولا الهندان جمعاوان، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياسًا معترفين بعدم السماع"[٣]

١٧-يرى أنَّ الحال يجب نصبه خلافا لمن رأي جواز رفعه، فقال: " والخامسُ (الحالُ) ولا يكونُ إلا منصوبًا خلافا لمَنْ أجازَ رفعَهُ"[٤].

١٨-ذهب الفاكهي إلى أن المنصوب بعد "لا يكون" في الاستثناء مفعول به[٥] ، في حين أنَّ المشهور عند العلماء أن المنصوب بعدها خبر لها؛ قال الأشموني: "أما "ليس" و "لا يكون" فالمستثنى بهما واجب النصب لأنه خبرهما، واسمهما ضمير مستتر وجوبًا يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق"[٦].

١٩- مذهبه في "إياه" أنَّ الضمير هو "إيا"، وما بعده حرف، خلافا لمن زعم خلاف ذلك، فقال: " واعلم أنَّ الضميرَ في ذلك كلِّهِ على الصحيح هو "إيا" فقط وما عدا ها حروفٌ تُبينُ الأحوالَ من إفرادٍ، وتثنيةٍ، وجمعٍ، وتذكيرٍ، وتأنيثٍ، وتكلم، وخطابٍ، وغيبةٍ، خلافا لمَن زَعَمَ خلافَ ذلك"[٧]. "هذا مذهب سيبويه والفارسي وعزاه صاحب البديع إلى الأخفش، قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا، وذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو"إيا"... وذهب الفراء إلى أن اللواحق هي الضمائر فـ"إيا" حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل، ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمائر إلا أنه قال: إن "إيا" اسم ظاهر أضيف إلى اللواحق"[٨].

---

(١) - السابق ص ٩٣.
(٢) - شرح التسهيل ٢٩١/٣، ٢٩٣.
(٣) – حاشية الصبان على شرح الأشموني ٧٨/٣.
(٤) - التحفة المكية ص ٩٦.
(٥) - السابق ص ٩٦.
(٦) – حاشية الصبان ١٦٢/٢.
(٧) - التحفة المكية ص ٩٧.
(٨) – الهمع ٦٦/١، وشرح ابن يعيش ٩٨/٣، ٩٩

٢٠-ناصب المفعول معه الفعل أو شبهه لا الواو خلافا لزاعمه[١]. "المشهور أن ناصب المفعول معه هو الفعل السابق لها، أو ما يشبهه في العمل. وذهب الجرجاني أن النصب بالواو، ورده الأشموني بأنه لو كان الأمر كذلك لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال: جلستُ و كَ كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة، نحو: إنك ولك وذلك ممتنع باتفاق"[٢].

٢١-العامل في المضاف إليه هو المضاف لا حرف مقدر كما ذهب إليه بعضهم[٣]. "والأصح أن الجر في المضاف إليه بالمضاف، قال سيبويه: وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لا حظ له في عمل الجر؛ لكن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض؛ فناب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله ويدل له اتصال الضمائر به ولا تتصل إلا بعاملها، وقال الزجاج وابن الحاجب: هو بالحرف المقدر لأن الاسم لا يختص، وقال الأخفش: بالإضافة المعنوية، قال الجمهور: وتقدر اللام"[٤].

٢٢-رأيه في تخريج البيت:

كأنَّ ثبيراً، في عَرانِينِ وَبْلِهِ كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّل[٥].

حيث خُفِضَ "مُزمَّل" على الرغم من أنَّه صفة لـ "كبير" لمجاورتِهِ لـ "بجاد" المخفوضِ بالحرفِ[٦]. فقدره على جواز كون "مُزمَّل" أصلهُ: مُزمَّليٌ بياء مشددة للمبالغة مخفوض لأنَّه صفة "بجاد"

---

(١) - التحفة المكية ص ١١٣.
(٢) حاشية الصبان ١٣٥/٢.
(٣) - التحفة المكية ص ١١٦.
(٤) – الهمع ٥٠١/٢.
(٥) – البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٥؛ وتذكرة النحاة ص ٣٠٨، ٣٤٦؛ وخزانة الأدب ٩٨/٥، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ٣٧/٩؛ و شرح التسهيل ٣٠٩/٣؛ وشرح شواهد المغني ٨٨٣/٢؛ ولسان العرب ٣١١/١١ (زمل)؛ ومغني اللبيب ٥١٥/٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠/٢؛ والمحتسب ١٣٥/٢.
- المفردات:
ثبير: هو جبل في مكة، العرانين: الأوائل، والأصل في هذا أن قولهم: للأنف عرنين قد استعير لأوائل المطر، الوبل: المطر، والبجاد: كساء مخطط من أكسية الأعراب من وبر الإبل، وصوف الغنم، المزمل: الملتف.
(٦) - التحفة المكية ص ١١٧.

ثم حُذِفَ ضرورة، فأصبح "مزملي" بياء واحدة، فأشبه المنقوص الذي تقدر عليه الحركة، وليس مخفوضًا على الجوار.

٢٣-يذهب مذهب ابن مالك في تقدير معني الإضافة باللام أو من أو في[١].

٢٤- اسم الجنس عنده ليس نكرة؛ لأنَّ موضوعه الحقيقة وهي متعيِّنة، فقال: " (والنكرة) ما عدا [ما][٢] ذُكِرَ، وهي ما وضِعَ لشيءٍ لا يُعَيَّنُهُ؛ فخرجت المعارفُ كلُّها بأنواعِها، وخرجَ اسمُ الجنس أيضًا؛ لأنَّ موضوعَهُ الحقيقة وهي متعينة"[٣].

٢٥-يذهب مذهب ابن مالك في عدم وجوب تكرار حرف الجر عند العطف علي الضمير المخفوض[٤]. قال الأشموني:

"وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازمًا قد جعلا"

في غير الضرورة وعليه جمهور البصريين نحو: (فقالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ)[٥]، (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الفُلْكِ)[٦]، (قالوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ)[٧]، قال الناظم: "وليس" عود الخافض "عندي لازمًا" وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين "إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا"[٨].

قال: "الحال في الاصطلاح هو الاسم المنصوب لا بشرط الاشتقاق"[٩]. قال ابن مالك: "يغتفر في الحال من الجمود ما لا يغتفر في النعت؛ لأن الحال شبيهة بالخبر، وكثيرا ما يسميها سيبويه خبرا"[١٠]. "يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سعر، نحو: بعه مدًا بدرهم، فمدًا حال جامدة وهي في معنى المشتق، إذ المعنى بعه مسعرًا كل مد بدرهم،

---

(١) - السابق ص ١١٩.
(٢) - تكملة لابد منها.
(٣) - التحفة المكية ص ٨٨.
(٤) - السابق ص ٩٠، ٩١.
(٥) – سورة فصلت ١١/٤١.
(٦) – سورة المؤمنون ١٢/٢٣.
(٧) – سورة البقرة ١٣٣/٢.
(٨) – شرح الأشموني ٣٩٤/٢.
(٩) - التحفة المكية ص ١٠٢.
(١٠) – شرح الكافية ٧٣٠/٢.

ويكثر جمودها أيضا فيما دل على تفاعل، نحو: بعته يدا بيد؛ أي مناجزة، أو على تشبيه، نحو: كر زيد أسدًا أي مشبها الأسد فيه"[١].

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث توصلت إلي نتائج مهمة، أبرزها ما يأتي:

١- كشف الغطاء عن عالم نحوي جليل من علماء القرن التاسع الهجري لم يكن معروفا في الأوساط النحوية ألا وهو "علي بن محمد بن علي الفاكهي".

٢- أظهر البحث مدى تأثر الفاكهي بابن مالك وابن هشام، وقد دلّ على ذلك كثرة اقتباساته من مصادر هذين العالمين.

٣- أثبت البحث أنَّ الفاكهي عالم موسوعي متمكن، فهو نحوي لغوي فقيه، وقد دلّ على ذلك تعدد مصادره ومراجعه وتنوعها.

٤- كشف البحث عن مذهب الفاكهي وهو المذهب البصري، ولكنه كان كثيرا ما يذكر الرأي البصري والرأي الكوفي دون ترجيح رأي على آخر.

٥- بين البحث اجتهادات الفاكهي وآراءه التي بلغت في التحفة ما يقرب من ستة وعشرين رأيًا.

---

[١] ــ شرح ابن عقيل ٢٤٦/٢.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥ه) تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، ط١ مكتبة الخانجى القاهرة ١٤١٨ه-١٩٩٨م.

٢- الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفي: ٩١١هـ) تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٣- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل السراج (ت٣١٦ه)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣ مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٧ه-١٩٩٦م.

٤- الاقتراح في أصول النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: عبد الحكيم عطية - علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٤٢٧ ــ ٢٠٠٦.

٥- الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفي: ٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنبارى، ط١، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٢٤ه-٢٠٠٣م.

٧- تذكرة النحاة: أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، تحقيق عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٨- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م

٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفي: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٠- ديوان امرئ القيس وملحقاته، بشرح أبى سعيد السكرى، تحقيق: أنور أبو سويلم، ط١، مركز زايد ٢٠٠٠م.

١١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشْمُوني الشافعي (المتوفي: ٩٠٠هـ)، ط١، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ١٤١٩هـ ١٩٩٨مـ.

١٢- شرح التسهيل لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي) تحقيق د. عبد الحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة النشر، القاهرة.

١٣- شرح شواهد المغني: السيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري،(المتوفي : ٧٦٩هـ)،المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٥- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفي: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.

١٦- شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن على بن يعيش (ت٦٤٣)، عالم الكتاب بيروت.

١٧- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد ابن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢ه) منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.

١٨- اللباب في تهذيب الأنساب: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد ابن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفي: ٦٣٠هـ) دار صادر – بيروت.

١٩- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور(ت٧١١ه) ط١، دار صادر بيروت ١٤١٠ه-١٩٩٠م.

٢٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفي: ٧٦١هـ) المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦ ، ١٩٨٥.

٢١- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: عبد الرحمن ابن الكمال السيوطي، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٣٢٧ه.